تحولات في التعليم العالي والتمكين الاقتصادي لدى الفلسطينيين في إسرائيل

د. خالد عرار ومهند مصطفى ود. قصي حاج يحيى*

يشير مفهوم «متناولية التعليم»، إلى وجهة نظر عامة تقول بانفتاح الجهاز التعليمي في إطار المعلومات على الجامعات والكليات، وشروط الدراسة، والقبول لها، والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية والبيئية والأكاديمية. ويرتكز مفهوم متناولية التعليم على أساسين، الأول: الخلفية الديموغرافية والتعليمية للمتقدمين بطلب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، الثاني: قدرة مؤسسات التعليم العالي على الاستيعاب.

مر جهاز التعليم العالي في إسرائيل في بداية عقد التسعينيات بعدد من التحولات، كان في مركزها الضغط السياسي والجماهيري لتعميق فكرة متناولية التعليم لدى القطاعات الهامشية في المجتمع الإسرائيلي، بعد أن تحولت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات نخبوية ومغلقة، وبخاصة في وجه الطلاب العرب. وشكل عقد التسعينيات ثورة في هذا السياق، فقد أقيمت كليات أكاديمية موزعة جغرافياً ومتعددة المجالات والتخصصات، وفتحت الجامعة أبوابها لأبناء البلدات النائية والطبقات الهامشية في الدولة، دون أن يكون لهذا التخطيط تخطيط موازٍ لتمكين الطلاب العرب (عرار وحاج يحيى، 2007).

وبذلك، فإن عقد التسعينيات يشكل ثورة حقيقية في مسألة متناولية التعليم العالي، التي كانت قد توسعت، بداية، في سنوات السبعينيات والثمانينيات، ولكن عقد التسعينيات، شهد انطلاق الثورة الكبيرة في كل ما يتعلق بمسألة متناولية التعليم العالي، بين الشرائح المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

بدأت فكرة توسيع متناولية التعليم العالي في المجتمع الإسرائيلي في منتصف السبعينيات، وتم تطبيقها خلال عقد الثمانينيات. وتبين النتائج أنه خلال عقد من السنين، وتحديداً منذ العام 1981/ 1982 إلى العام 1992/ 1993، ارتفع عدد الطلاب في الجامعات بنحو 50%، وفي كليات التعليم العالي غير الجامعية، ارتفع بسبعة أضعاف (700%)، وقد استفاد الفلسطينيون في إسرائيل من هذا التغيير، حيث ارتفعت نسبة الطلاب الفلسطينيين في الثمانينيات، في الجامعات الإسرائيلية، من 2.9% في منتصف السبعينيات، إلى 6.7% في منتصف الثمانينيات.

إن الازدياد المطّرد في عدد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، يدل على أن التدني في نسبة الطلاب الفلسطينيين لم يكن بسبب خلفيات فكرية وثقافية، بل كان بسبب المعوقات التي افتعلتها المؤسسة من خلال الأنظمة المتعاقبة، والتي حالت دون قبول الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية بشكل يساوي تمثيلهم السكاني.

وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فقد وصلت نسبة الطلاب الفلسطينيين المقبولين للدراسة في الجامعات، في منتصف الثمانينيات إلى 7.4%، في حين تصل نسبة العرب من الفئة العمرية 18، إلى 22.7%. أما في صفوف الشرقيين، فإن نسبتهم من الفئة العمرية 18، تصل إلى 40.5%، بينما تصل نسبة المقبولين لديهم إلى 25.7%. وبالمقابل، فإن الأشكناز من الفئة العمرية 18، نحو 19.7%، بينما تصل نسبة المقبولين من بينهم في الجامعات إلى 38.5%. ويكشف هذا الأمر بشكل واضح، عن الفوارق والتباينات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في الدولة، ويتموضع الفلسطينيون في أدناها، من حيث متناولية التعليم.

يمكن ردّ العائق الأساسي لعدم توسيع متناولية التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، إلى عاملين أساسيين، أولاً: عدم الحصول على شهادة بجروت كافية للتسجيل للجامعات، وثانياً: عدم الالتحاق بالتعليم العالي خلال سنتين من إنهاء المرحلة الثانوية. وقد طرأ تحسن على مستوى الحصول على شهادة بجروت كاملة منذ أواسط التسعينيات، وذلك على الرغم من تعميق تركيز النقص في موارد جهاز التعليم العربي، بالإضافة إلى التحسن في ازدياد نسبة الملتحقين بالتعليم العالي، خلال عامين من إنهاء المرحلة الثانوية، حيث ارتفعت من 10.7% في العام 1991، إلى 19.2% في العام 2001، وهو أحد الأسباب الأساسية، التي تفسر ازدياد نسبة الطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي في بداية الألفية الثالثة.

يلعب المستوى التعليمي والنوعي للمدارس الثانوية، دوراً مؤثراً في التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي. وتشير نتائج مجلس التعليم العالي وتقاريره، إلى أنه كلما ارتفع التدريج النوعي للمدرسة، ازدادت نسبة الملتحقين بالجامعات من بين صفوف طلابها، والعكس صحيح.

في حين نشير إلى حقيقة مفادها بأنه لا توجد مدرسة ثانوية عربية واحدة في التدريج العالي للمدارس الثانوية، بل تتموضع المدارس العربية في التدريج المنخفض والمتوسط، من بين مجمل المدارس الثانوية في إسرائيل. وحتى في هذه المكانة، فإن نسبة الطلاب اليهود الحاصلين على شهادة البجروت، الذين استوفوا شروط التسجيل للجامعات، (ثلاث وحدات رياضيات، وأربع وحدات لغة إنجليزية)، هي أعلى من نسبة الطلاب الفلسطينيين، على الرغم من أن معدل الحصول على شهادة البجروت في هذين التدريجين متساو، إلى حد ما، بين العرب واليهود. بمعنى آخر، إن المدارس العربيةً ركزت على مجرد الحصول على نجاح في امتحانات البجروت، بينما لم تشفع للكثيرين من حملة هذه الشهادة، علاماتهم في الدخول إلى الجامعات، بخلاف المدارس اليهودية التي يبدو أن هدف التدريس فيها كان إعداد الطالب ليدخل الجامعة، لا لينجح في الامتحانات الثانوية. إن هذه المشكلة، وباختصار، هي مشكلة جهاز التعليم العربي. إن بقاء سقف التوقعات من المدارس العربية، منحصراً في رفع نسبة النجاح في امتحانات البجروت، دون إعطاء أهمية لنوعية هذا النجاح، الذي يعني استيفاء شروط التسجيل للجامعات، يعمّق من دونية هذا الجهاز وهامشيته، وهو ما يتأكد من خلال الموارد الشحيحة، حيث يدخر في الطالب اليهودي أربعة أضعاف ما يدخر في الطالب العربي، وذلك إلى جانب الفجوة البنيوية وفعل السيطرة الذي يمارسه جهاز التعليم في مستوى المناهج، وغياب الرؤية الوطنية فيها. ويشير تقرير سيكوي الأخير (2007) إلى أن مستحقي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى للقبول في الجامعات وصل في الوسط اليهودي 46.4% من مجمل طلاب الثاني عشر، في حين وصل إلى 29.6% لدى خريجي صفوف الثاني عشر في المدارس العربية.[1] وعليه، يمكن أن نشير وبوضوح إلى الحاجة للانطلاق على مستوى التفكير والخطاب، من الحديث عن نسب النجاح في البجروت كمياً، إلى التفكير في نوعية هذا النجاح.

شهدت السنوات الأخيرة، تحسناً كمياً في قبول الطلاب الفلسطينيين للجامعات الإسرائيلية، ولكن على الرغم من ذلك، لا يزال المعدل العام للطلاب الفلسطينيين الذين يتم رفضهم مرتفعاً، ويصل إلى نصف الطلاب الذين تسجلوا للجامعات، حيث أن 50% من الطلاب الفلسطينيين، الذين تسجلوا للجامعات تم رفض طلباتهم في العام 2004. وتشير الإحصائيات إلى أن 81.2% من المُسجلين للجامعات الإسرائيلية من اليهود يتم قبولهم، في حين يتم قبول 53.6% من الطلاب العرب، ويرفض 46.5% منهم مقابل 18.8% من الوسط اليهودي.[2]

في السنة الدراسية 2002/ 2003، شكل الطلاب العرب 29.8% من مجمل الذين تم رفض طلباتهم للالتحاق بالجامعات، على الرغم من أن نسبة العرب المسجلين للجامعات بلغت في العام نفسه، 15.1% من مجمل طلبات التسجيل. وفي المقابل، فان 81% من طلبات التسجيل كانت تعود لطلاب يهود، إلا أنهم يشكلون 64.6% فقط من مجمل الطلبات التي تم رفضها (دائرة الإحصاء المركزية، 2004)، الأمر الذي يوضح أن نسبة قبول الطالب اليهودي للجامعة، هي أكبر بكثير من نسبة قبول الطالب الفلسطيني، وهو ما يؤكد وجود عوائق بنيوية وسياسية تحدد دخول الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، ويعود ذلك بالأساس إلى امتحان الدخول للجامعات- البسيخومتري. وتنعكس هذه الصورة عن حالة المسجلين الفلسطينيين، على نسبة وعدد الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في الجامعات، التي تصل إلى 9% فقط من مجمل الطلاب العرب في العام 2004.

ويعتبر امتحان البسيخومتري الحاجز الأكبر والأصعب، الذي يشكل عقبة أمام الطالب العربي في قبوله للمواضيع التعليمية الجامعية التي يرغب في دراستها، مع العلم أن الفجوة بين معدل الطلاب العرب واليهود هي 125 علامة (معدل الطلاب اليهود 550، والعرب 425). وتعتبر إسرائيل، من الدول القليلة في العالم التي تتبع طريقة القبول للجامعات، على أساس امتحان البجروت وامتحان البسيخومتري، وتشاركها هذه الطريقة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخرى تمارس سياسة التفضيل المصحح تجاه الأقليات (affirmative action)، حيث يشترط في قانون بعض الولايات قبول حد أدنى من الأقليات في الجامعات الأمريكية. بينما تتبع غالبية الدول، أسلوب القبول المعتمد على نتائج امتحانات البجروت، وهنالك بعض الدول تتبع أسلوب التصنيف خلال التعليم نفسه، ومن أسباب هذه الفجوة في الامتحان السيكومتري ما هو ثقافي، ولغوي (الترجمة)، وما يتعلق بالخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للطالب.[3]

شهد عقد التسعينيات هبوطاً في نسبة الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي تم تسجيله في عقد الثمانينيات. ففي منتصف الثمانينيات، وصلت نسبة الطلاب الفلسطينيين إلى 6.7% من مجمل الطلاب في الجامعات، ثم عادت وتراجعت نسبتهم في بداية عقد التسعينيات إلى 5.8%، وفي منتصفه إلى 5.6%. ويعود سبب تراجع نسبة الطلاب الفلسطينيين إلى ضائقة العمل التي مر بها الأكاديمي الفلسطيني، أو صعوبة إيجاد عمل يتلاءم مع التخصص الذي درسه في الجامعة، حيث من الصعوبة أن يقبل الأكاديمي العربي للعمل في شغل ذي مكانة عالية، ويكتفي بالعمل، إما في سوق العمل المحلية في القرية، وإما في البلدة العربية، وبخاصة في القطاع التعليمي، حيث لم يعطَ الاقتصاد العربي فرصة لتطوير اقتصاد صناعي قادر على استيعاب قوة عمل ماهرة، وبخاصة من الأكاديميين، والاقتصاد الموجود، هو في الأغلب ورش لتقديم الخدمات في مجال تصليح السيارات، أو توفير المواد اللازمة لفرع البناء، وشركات صغيرة أخرى ذات طابع عائلي، وهذه الصناعة عاجزة عن استخدام المتخصصين في مجالات الهندسة بأنواعها، الإلكترونيك، والكيمياء والعلوم الطبيعية والدقيقة، وهو ما يسمى باقتصاد متعلق، أما الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، والسلطات المحلية، فما زالت متأخرة، وقاصرة عن استيعاب الخريجين في العلوم الاجتماعية والآداب.

لم تكن مشكلة التمثيل القليل للطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي، هي المشكلة الوحيدة، بل كانت هناك مشكلتان أخريان تقفان عائقاً أمامهم، الأولى: نسبة تسرب عالية بين الطلاب الفلسطينيين، خلال السنتين الأوليين للتعليم العالي، التي وصلت إلى 16.6%، وبخاصة لدى الطالبات نظراً لحاجز اللغة والثقافة داخل الجامعة وخارجها، الذي يهمش الطالبة العربية، في حين أنها تصل إلى 12% بين الطلاب اليهود، وثانياً: سنوات تعليمية طويلة يحتاجها الطلاب

الفلسطينيون لإنهاء اللقب الأول، فبينما ينهي 72% من الطلاب اليهود دراسة اللقب الأول خلال خمس سنوات، فإن ذلك يصل إلى 55% في صفوف الطلاب الفلسطينيين، كونهم يقبلون في مواضيع لا تتماشى مع رغبتهم، ويبدلونها في السنوات الأولى من التعليم.

استفاد الطلاب الفلسطينيون من وجود الكليات الأكاديمية، فانخرطوا بشكل كبير في التعليم الأكاديمي من خلال الدراسة في الكليات، ولكن بقيت الجامعات هي المؤسسات المفضلة عند الطلاب الفلسطينيين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار، الطلاب الذين يدرسون في كليات تأهيل المعلمين، مع العلم أنها لا تصنف ككليات أكاديمية، فإنها في هذه الحالة، تشكل المكان الأساسي الذي يدرس فيه الطلاب الفلسطينيون، وذلك بسبب كون جهاز التعليم العربي المشغل الأساسي للخريجين العرب عموماً، ومنهم الفتيات على وجه الخصوص.

على ضوء تراجع نسبة التحاق الطلاب الفلسطينيين بالجامعات، فقد عينت لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي، لجنة خاصة لفحص أوضاع التعليم العالي الفلسطيني في إسرائيل، وقد ترأس اللجنة البروفيسور ماجد الحاج، عضو مجلس التعليم العالي آنذاك، وجاء تشكيل اللجنة بعد دراسة المجلس في تموز العام 1999 للورقة التي قدمها الحاج حول أوضاع التعليم العالي الفلسطيني، وكان هدف اللجنة هو توسيع متناولية التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وقد قدمت اللجنة توصياتها التي أقرت مبدئياً في كانون الثاني العام 2002.

وقد قدمت اللجنة توصيات عدة، منها: رفع نسبة الطلاب الفلسطينيين في المرحلة التحضيرية قبل الأكاديمية، التي وصلت إلى 3% فقط من مجمل الطلاب، ودمج الطلاب العرب في الأقسام التحضيرية التابعة للمؤسسات الجامعية، وإقامة مراكز توجيه ومعلومات حول التعليم العالي داخل التجمعات العربية، وذلك لرفع مستوى الوعي بأهمية التعليم العالي، وتزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية حول الالتحاق بالتعليم العالي، ودمج الطلاب العرب في البرامج الداعمة؛ سواء منها، الاجتماعية أم الاقتصادية الموجودة في الجامعات، والممنوحة لقطاعات معينة من الطلاب، ورفع نسبة الطاقم التعليمي والإداري في الجامعات، وتفعيل دور الاستشارة التربوية. وليس من المنصف القول إن توصيات لجنة الحاج، كانت السبب المباشر في زيادة نسبة التحاق الطلاب الجامعيين الفلسطينيين بمؤسسات التعليم العالي، فهذه العملية خضعت لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية أوسع من ذلك، وسبقت توصيات اللجنة، التي لم تطبق بكاملها، أو طبقت شكلياً. ولكنها حسنت من أداء مؤسسات التعليم العالي، وتعاطيها مع قضية متناولية التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

لقد ازداد عدد الطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي على اختلافها (جامعات، كليات، ومعاهد تأهيل معلمين)، بمعدل 220% خلال عقد التسعينيات (1990-2001)، بينما كان معدل الزيادة الإجمالي للطلاب في إسرائيل، قد وصل إلى 125%. وشكّل الطلاب الفلسطينيون 9.4% من مجمل الطلاب في إسرائيل في العام 2001، و8% من مجمل الطلاب في الجامعات، و6.7% من مجمل الطلاب في الكليات الأكاديمية، و22.5% من مجمل الطلاب في كليات تأهيل المعلمين.

وارتفعت نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية في بداية الألفية الثالثة إلى 8.1% من مجمل الطلاب، ويشكل الطلاب العرب الدارسون للقب الأول 9.8%. ويعود سبب ارتفاع عدد الطلاب الجامعيين العرب إلى مجموعة من الأسباب، أهمها، أولاً: ارتفاع نسبة النجاح في امتحانات البجروت في المدارس الثانوية العربية، فقد ارتفعت نسبة النجاح من 22% في منتصف التسعينيات، إلى حوالي 38% في بداية الألفية، ووصلت في العام 2007 إلى 48.7% في التعليم العربي، وفقط 29.6% منها يفي بشروط الجامعات. إن ارتفاع نسبة النجاح في البجروت، يزيد من معدلات التسجيل للجامعات، الذي بدوره يرفع نسبة القبول للطلاب العرب. ثانياً: استمرار ازدياد نسبة الطالبات الدارسات في الجامعات الإسرائيلية بشكل عام، وقد بدأت هذه العملية منذ بداية التسعينيات، ثم ازدادت وتيرتها في نهاية القرن الماضي، وبداية الألفية الجديدة، ومن ثم استمرار هذه العملية بشكل أساسي في مرحلة اللقب الأول، وفي الألقاب العليا أيضاً، وقد انعكس هذا على الطالبة الفلسطينية، وبالتالي على أعداد الطلاب العرب ونسبهم في الجامعات الإسرائيلية في الألفية الجديدة، حيث بلغت نسبة الطالبات الفلسطينيات في الجامعات الإسرائيلية العام 2004، 56.6% من مجمل الطلاب العرب. ثالثاً: أثبتت سوق العمل العربية، أن هناك علاقة إيجابية بين سنوات التعليم، وبين معدلات التشغيل والبطالة، حيث أنه كلما ازدادت سنوات التعليم عند الأفراد، انخفضت البطالة، وازداد معدل التشغيل، لكن هذه الحقيقة، على الرغم من أهميتها في زيادة نسبة الطلاب العرب، فإنها لا تنفي حقيقة أزمة تشغيل الأكاديميين العرب، التي تتكون من محورين: البطالة، والعمل في مجالات لا تنسجم مع التخصص الجامعي.[4]

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى مسار التعليم العالي خارج البلاد، الذي وازى هذا المسار بداية بالتعليم العالي في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقاً، تعرجاً على ألمانيا، ومن ثم ظاهرة التعليم العالي في دولة الأردن، التي أصبحت من المسارات الموازية نوعاً ما للتعليم العالي في إسرائيل، حيث وصل عدد الطلاب العرب في الجامعات الأردنية ما يقارب 4000 طالب، وهو ما يشكل حوالي 40% من الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية،[5] وذلك نظراً لعدم المساواة البنيوية في قبول الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، ونسبة رفضهم العالية التي يلعب -إضافة إلى العديد من الحواجز غير الامتحانات المنحازة ثقافياً ولغوياً- حاجز الجيل والمقابلة دوراً مهماً في القبول لكليات الطب، وفي حين يفي الطالب بشروط القبول «المعلنة»، لا يفي بشرط الجيل أو القبول، أو الشروط التي تعتبر غير موضوعية وتتنافى مع القوانين والأعراف الدولية، وهو ما يدفع نسبة عالية من الطلاب والطالبات إلى البحث عن تحقيق حلمهم في الجامعات خارج البلاد، وهو ما يشكل تمريناً أولياً للهجرة المؤقتة في أحسن الأحوال أو الدائمة في أسوئها.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الطلاب الفلسطينيين الدارسين للقب الثاني، من 3.6% في العام 1990، إلى 5.1% في العام

2004، بينما بقيت نسبتهم ثابتة في اللقب الثالث، هذه الزيادة في نسبة الأكاديميون على الرغم من مساهمتها في تشكيل قيادة جماهيرية واعية، فإنها لم تسهم في تشكيل علم اجتماع أو نظرية اجتماعية فلسطينية، على الرغم من الدور الذي لعبته هذه النخبة في إعادة تشكيل الكيان الفلسطيني داخل إسرائيل بعد النكبة.

هنالك فجوات كبيرة بين معدل مشاركة الأكاديميين الفلسطينيين في سوق العمل، وبين الأكاديميين اليهود (76% و88%- على التوالي)، وتعود الفجوة بالأساس إلى معدلات المشاركة المنخفضة للأكاديميات الفلسطينيات مقارنة مع مشاركة الأكاديميات اليهوديات (65% مقابل 86% على التوالي)، بينما الفجوة بين الرجال أقل بكثير. وعلى الرغم من هذه الفجوات بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي، فان هنالك علاقة إيجابية بين سنوات التعليم والاشتراك في سوق العمل في المجتمع الفلسطيني والوضع الاقتصادي والاستهلاك والمستوى المعيشي.[6]

وترتفع نسبة الأكاديميين العرب العاملين في مهن أكاديمية عنها في الوسط اليهودي (54% و40%- على التوالي). ويعمل معظم الأكاديميين الفلسطينيين في جهاز التعليم العربي (45%). وهناك نقص في عدد الأكاديميين العرب في وظائف مثل: كيميائيين، فيزيائيين، مهندسين، اقتصاديين ومراقبي حسابات وعلماء نفس، ومحاضرين في المؤسسات الأكاديمية، كل ذلك بالمقارنة مع الخارطة التشغيلية للأكاديميين اليهود. وينخرط العدد الكبير للأكاديميين الفلسطينيين في جهاز التعليم العربي، بدرجة كبيرة مقارنة بالأكاديميين اليهود، وذلك نتيجة انغلاق الاقتصاد الإسرائيلي أمام الفلسطينيين، حيث يبقى جهازا التعليم والحكم المحلي العربيان، مراكز التشغيل الأساسية والمركزية للخريجين الفلسطينيين. وقد وصف الحاج هذه الظاهرة، بـ«المحلية»؛ أي اقتصار عمل الأكاديمي الفلسطيني، على سوق العمل المحلية في التجمعات الفلسطينية.

إلى جانب العمل في جهاز التعليم العربي، يعمل معظم الأكاديميين الفلسطينيين، في مهن أكاديمية ذات طابع اجتماعي خدمي، في التجمعات الفلسطينية، وليس في مهن تحمل طابعاً اقتصادياً. ويغلب على عمل الأكاديميين الفلسطينيين الطابع الخدمي، بينما يغلب على عمل الأكاديميين اليهود، الطابع الاقتصادي، ويشير ذلك بشكل واضح إلى المعيقات البنيوية التي يضعها الاقتصاد الإسرائيلي أمام الأكاديمي الفلسطيني، ويعمق ذاته كاقتصاد ثنائي اثني. ويعمل حوالي 71% من الأكاديميين الفلسطينيين في أعمال ذات طابع جماهيري، بالمقارنة مع 49%، في صفوف الأكاديميين اليهود. وفي الجانب الاقتصادي الإنتاجي، المقابل للاقتصاد الخدمي، يعمل 32% من الأكاديميين اليهود، في المجالات الاقتصادية الإنتاجية، بالمقارنة مع 23% في صفوف الأكاديميين العرب.[7]

المجالات الاقتصادية التي يعمل فيها الأكاديميون اليهود والفلسطينيون

المجال	يهود (%)	عرب (%)
الصناعة	10.8	3.2
مجالات اقتصادية تطويرية إنتاجية	32.2	22.9
مجالات خدمية جماهيرية	49.2	71.4
آخر	7.7	2.5

المصدر: مسح الأيدي العاملة، دائرة الإحصاء المركزية، 2004.

ويعمل غالبية الأكاديميين الفلسطينيين داخل التجمعات الفلسطينية، بخلاف باقي العمال الفلسطينيين الذين يعملون خارج التجمعات الفلسطينية، كعمال في المصانع، أو في فرع البناء (57% بين الرجال، و31% بين النساء)، أما الذين اشتغلوا خارج التجمعات الفلسطينية في مهن إدارية، فتصل نسبتهم إلى 1.8%، وفي مهن أكاديمية إلى 7.3% فقط (غرة، 2005، 226). ويعتقد بعض الباحثين أن تركز عمل الأكاديميين الفلسطينيين داخل التجمعات الفلسطينية نابع، أساساً، من عدم نجاحهم في الحصول على فرص عمل في الوسط اليهودي.

ويعمل الأكاديميون الفلسطينيون، أساساً في جهاز التعليم العربي (45%)، ثم في مهن الطب (18%)، ثم في الهندسة (11%)، بينما تصل نسبة المحاضرين العرب في الجامعات إلى حوالي 1%، الأمر الذي يشير إلى العوائق البنيوية التي تضعها الجامعة أمام دمج الأكاديميين العرب، كما هو الحال في الاقتصاد الإسرائيلي (Structural Inequalities).

مما تقدم نخلص إلى أن طابع الضياع والتفكك الذي ساد الأقلية الفلسطينية بعد العام 1948، وغياب القيادة والوعي الجمعي، تغير نحو تعميق التعليم والتعلّم في الاتجاهين الرأسي والأفقي، ففي حين زادت نسبة المواصلة في التعليم الثانوي، ونسبة الحاصلين على شهادة البجروت، زادت نسبة التعليم العالي لدى الطلاب العرب بشكل عام والطالبات بشكل خاص، وهو ردة فعل ورؤية ناهضة عانت آلام المخاض التكوني، وبخاصة في ظل الصراعات والمعيقات البنيوية، إلا أن الزيادة في نسبة الأكاديميين، وبخاصة الأكاديميات، باتت لها انعكاسات واضحة على إعادة التشكل المجتمعي، وعلى الرغم من التهميش، فإن التعليم الأكاديمي كان إحدى الأدوات – إن لم يكن الأداة الأهم– في إدارة هذا الصراع كخطوة مهمة على طريق الغد المنشود.

الهوامش

* د. خالد عرار، مدير دار التربية والعلوم ومحاضر في كلية بيت بيرل، باحث في موضوع القيادة التربوية، والتقييم، والتعليم العالي والتمكين. د. قصي حاج يحيى، باحث في مجال الثقافة والهوية، والهجرة والتعليم العالي، محاضر في كلية بيت بيرل ورئيس قسم المتميزين فيها. صدر له العديد من الأبحاث في المجالات المذكورة، منها: «الحلم والحقيقة: تعليم الفلسطينيين من إسرائيل في الجامعات الألمانية»، وكتاب «العرس العربي»، ودراسة مشتركة مع خالد عرار حول «التعليم العالي والأكدمة في المجتمع الفلسطيني». الباحث مهند مصطفى، يعمل باحثاً في مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم، صدر له: «التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل»، ومؤلف «السلطة والمقاومة» ومؤلفات كثيرة أخرى.

[1] حيدر، علي (محرر). تقرير سيكوي 2006-2007 مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل. القدس.

[2] تقرير دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب السنوي للعام 2004، جدول رقم 8.38.

[3] مصطفى، مهند وعرار، خالد (لم ينشر بعد). **التعليم العالي الأقلياتي: التعليم العالي في حال الأقلية العربية في إسرائيل**. إعداد: راسم خمايسة. كتاب المجتمع العربي في إسرائيل. القدس: فان لير.

[4] مصطفى، مهند (2007). «تحولات في التعليم العالي لدى العرب في إسرائيل في العقد الأخير». تحرير: خالد، عرار وقصي حاج يحيى. **الأكاديميون والتعليم العالي لدى العرب في إسرائيل: قضايا ومعضلات**. تل أبيب: إصدار راموت (عبري).

[5] عرار، خالد وحاج يحيى، قصي (2007). «الطلاب العرب الفلسطينيون في الجامعات الأردنية: قضايا ومعضلات». تحرير: خالد، عرار وقصي حاج يحيى. **الأكاديميون والتعليم العالي لدى العرب في إسرائيل: قضايا ومعضلات**. تل أبيب: إصدار راموت (عبري).

[6] عرار، خالد وأبو عصبة، خالد (2007). «التعليم العالي والتمكين الاجتماعي لدى المرأة العربية في إسرائيل». تحرير: خالد، عرار وقصي حاج يحيى. **الأكاديميون والتعليم العالي لدى العرب في إسرائيل: قضايا ومعضلات**. تل أبيب: إصدار راموت (عبري).

[7] حاج يحيى، قصي (2007). «تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلية». تحرير: خالد، عرار وقصي حاج يحيى. **الأكاديميون والتعليم العالي لدى العرب في إسرائيل: قضايا ومعضلات**. تل أبيب: إصدار راموت (عبري).

من ورشة «تربية الإعلام: تعاون المعلمين والناشئين في إنتاج الإعلام».